وضابطه ان لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة وهي ثلاث كيفيات الاولى ان يتمضمض ثم يستنشق بغرفتين يتمضمض من الاولى ثلاثا ثم يستنشق من الثانية ثلاثا الثانية ان يتمضمض ثم يستنشق بست غرفات يتمضمض بواحدة ثم يستنشق بالاخرى وهكذا الثالثة ان يتمضمض ويستنشق بست غرفات يتمضمض بثلاث متوالية ثم يستنشق كذلك وهذه اضعفها والظاهر واعلم ان كيفيات الجمع وسبع الوصل افضل من كيفيات الفصل وافضل كيفيات الجمع جمعها بثلاث غرف يتمضمض ثم يستنشق من كل منها وجمع الباقي ذكرها انتهى وافضل كيفيات الفصل فصلها بغرفتين يتمضمض من الاولى ثلاثا ثم يستنشق من الاخرى ثلاثا فائدة الحكمة في ندب غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق حوفة اوصاف الماء من لون وطعم وريح هل تغيرت ام لا وقال بعضهم شرع غسل الكفين للاكل من موائد الجنة والمضمضة لكلام رب العالمين والاستنشاق لنسيم روائح الجنة وغسل الوجه للنظر الى وجه الله الكريم وغسل اليدين للسرور بالجنة ومسح الراس للتيجان والاكليل فيها ومسح الاذنين لسماع كلام الله تعالى وغسل الرجلين للمشي في الجنة ومسح جميع الراس اي للاتباع وضرورة جمع خلافا لمن اوجبه والافضل في مسحه ان يضع يديه على مقدم راسه ويلصق احدى سبابتيه بالاخرى ويجافيهما عن صماخي اذنيه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يردهما الى المكان الذي ذهب منه ان كان له شعر ينقلب فيكون الذهاب والرد مسحة واحدة لعدم تمام المسحة بالذهاب وان كان لا شعر له ينقلب فلا حاجة الى الرد فلو رد لم يجب ثانية لان شعار المسحة الاولى على الماء الذي مسح به البعض الواجب ويؤخذ من ذلك انه لو رد في المسحة الثانية يجب ثالثة وهو كذلك لكن الاكمل ان يأتي بها جديدة ويسن مسح الذوائب المسترسلة وان جاوزت حد الراس وعدم مسح جميع الراس من السنة بالنسبة للمراد على القدر الواجب فلا ينافي وقوع اكثره منه فرضا والباقي سنة لان القاعدة ان ما لا يمكن تخريته كمسح جميع الراس وتطويل الركوع والسجود يقع بعضه واجبا وبعضه مندوبا وما لا يمكن تخريته كبعير الزكاة المخرج عما دون الخمس والعشرين يقع كله واجبا وفي بعض نسخ المتن واستيعابه الراس بالمسح اي تعميمه بالمسح عليه اما مسح بعض الراس مقابل المقول ومسح جميعه الراس على النسخة الاولى والمقول والاستيعاب الاول المسح على النسخة الثانية وقوله كما سبق اي في قوله الوضوء ولو اريد نزع ما على راسه الخ اي تعبيره بذلك افاد انه لا يتوقف على مشقة وهو كذلك وقولهم من عمامة تلحق بيان لما على راسه وقوله ونحوها اي كلفاية وطيلسان وقلنسوة محل المسح عليها اي على ما على راسه من عمامة ونحوها في الصغير ويجاد على ما على راسه من عمامة ونحوها كما سيعرف قوله تحمل فلو مسح على الناصية او نحوها اولا ثم مسح الواجب من الراس لم تحصل السنة خلافا لفخر الدين الشافعي ان المسح الحادث

لما مسحه من الراس لانه لا يجمع بين العوض والمعوض والمعتمد ان هذا ليس بشرط بل قال الحلواني مسح جميع العمامة اكمل الثالث ان لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الراس وقبل ان يكمل على العمامة او نحوها والا احتاج الى مجديد وهو شرط للتكميل لا لما الاول الرابع ان لا يكون عاصيا بالمسح لذاته بان لا يكون عاصيا به اصلا او عاصيا به لذاته كان كان غاصبا لما فيكمل بالمسح في حالتين الصورتين بخلاف ما اذا كان عاصيا بالمسح لذاته كالمحرم فيمتنع التكميل في هذه الصورة الخامس ان لا يكون على العمامة ونحوها مجلد سمع عن اكثر مراغيث والا امتنع التكميل لما فيه من النقض بالتجفيف ومقتضى اطلاقهم جواز التكميل على العمامة مثلا وان كان غتاء رقيقة ونحوها وبه صرح بعضهم بخلاف مسح على الطيلسان فلم يسمح جميع الاذنين اي بمسح الراس لان تجفيف مسحهما مع مسح الراس شرط لحصول السنة فلو مسحهما قبل مسح الراس لم تحصل السنة وبما قيد به الاذنين اي المسح شرط لا اصل السنة لكن الاقرب انه شرط لما يأتي لو صح البعض فقط حصل اصل السنة ومسحا مستقلا لا منظور فيه لكونهما عضوين مستقلين وهو الراجح وبين مسحهما مع الراس نظر المقول بانهما من الراس وبين غسلهما مع الوجه نظرا للمقول بانهما من الوجه فبين غسلهما مثلاثا مع الوجه ومسحهما مثلاثا مع الراس ومسحهما مثلاثا استقلالا ويلصق كفيه ويحاصبعاه بهما استظهارا مثلاثا مجملة ثم تفصيلا عشرة ثلاث غسلات مع الوجه والباقي تتمة مسحات ولا ينافي مسح الرقبة خلافا للرافعي بل هو بدعة واما ظهر مسح الرقبة تمامه من الفعل الموضوع كما قاله شيخ الاسلام في التنقيح وانزاني عمر رضي الله عنه لمن توضا ومسح عنقه وفي الفروع العمامة بفتح معروف والفعل بضم العين تطوق بتحديد يوضع في العنق ويفعل بداياه الى عنقه ويجعلان فيه ظاهرها وباطنهما بالجر بدل من الاذنين لافادة التعميم والمراد بظاهرهما ما يلي الراس وبباطنهما ما يلي الوجه بما جديدا اي ليحصل الاكمل والا فاصل السنة يحصل بمبلل الراس في المسحة الثانية او الثالثة بخلاف الاولى نبه عليه الزركشي اي بخلاف مبلل الراس فغير مبلل الراس يغير للماء الجديد ولا يشترط الترتيب في احد الممسوح الراس ومسح الاذنين فلو بل اصابعه ومسح راسه ببعضها ومسح اذنيه بباقيها كفى والسنة في كيفية مسحهما اي السنة الكاملة فلو مسحهما بغير تلك الكيفية كفى في اصل السنة اي بدليل مسحتها اي راسهما وهو كقولهم تكفي جملوني اصابعهم في اذانهم من الصواعق اي رؤيتها وقولهم في صاحبة ينبغي مسامحة بكسر الصاد وبفتحها بالبين ابهم خرق الاذن ووضع الراس الممسوحين فيهما فذلك حيث لا ان القطب بما نسب بعضهم الى على تركه ويديرهما اي يحركهما وقوله على المعاطف اي ليات الاذنين ويعلم بما مر